الأمم المتحدة S/2024/723

مجلس الأمن

Distr.: General
9 October 2024
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)

التقرير نصف السنوي الأربعون للأمين العام

أولا - معلومات أساسية

1 - هذا التقرير هو التقرير نصف السنوي الأربعون للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). وهو يتضمن استعراضًا وتقييمًا لتنفيذ القرار منذ صدور التقرير السابق عن هذا الموضوع (S/2024/319)، في 18 نيسان/أبريل 2024، ويغطي التطورات التي حدثت حتى 16 أيلول/سبتمبر 2024. وسيغطى في التقرير المقبل معظم التطورات التي حدثت في الفترة الأخيرة في الميدان بعد دورة الفترة المشمولة بالتقرير.

2 - وقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بعمليات تبادل مكثفة ويومية لإطلاق النار بين حزب الله والميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية الأخرى وجيش الدفاع الإسرائيلي عبر الخط الأزرق، مع انتهاكات للسيادة وسلامة الأراضي أدت إلى تفاقم التوترات الإقليمية. وتميزت هذه الفترة أيضاً بوجود كبير لأسلحة متطورة بشكل متزايد خارج سيطرة الحكومة اللبنانية. وتقوض تلك التطورات الأمن والاستقرار، مما يسلط الضوء على أهمية تنفيذ القرار 1559 (2004) بصورة كاملة.

ثانيا - تنفيذ القرار 1559 (2004)

3 - أُحرز تقدم محدود في تنفيذ القرار 1559 (2004) منذ اتخاذه. فعدد من أحكامه لم يُنفذ بعد، ومنها ما يتعلق بوجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وبأنشطة هذه الميليشيات.

ألف - سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي

4 - سعى مجلس الأمن، باتخاذه القرار 1559 (2004)، إلى المساعدة على تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاق الطائف المبرم عام 1989 الذي التزمت به جميع الأطراف السياسية في لبنان. ولا يزال تحقيق هذا الهدف يحتل الأولوية في سياق ما أبذله من جهود.

5 - ولم يعقد مجلس نواب لبنان جلسة لانتخاب رئيس جديد، وظل البلد من دون سلطة تنفيذية. وفي محاولة للمساعدة في حل مشكلة الفراغ الرئاسي، عقدت اللجنة الخماسية التي تضم سفراء مصر وفرنسا والمملكة العربية السعودية وقطر والولايات المتحدة الأمريكية لدى لبنان اجتماعاً في 14 أيلول/سبتمبر في بيروت. وفي بيان مشترك صدر في 16 أيار/مايو، أكدت اللجنة الخماسية أنه "بعد أكثر من 18 شهراً من الفراغ الرئاسي"، فإن لبنان "يحتاج ويستحق رئيساً يوحد البلد ويعطي الأولوية لرفاهية مواطنيه ويشكل تحالفاً واسعاً وشاملاً في سبيل استعادة الاستقرار السياسي وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية".

6 - واستمرت عمليات تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق بين حزب الله والمليشيات اللبنانية وغير اللبنانية الأخرى، وإسرائيل في الاستحواذ على الاهتمام طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدت عمليات تبادل إطلاق النار المكثفة إلى زيادة عدد الإصابات بين المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال وعمال الدفاع المدني، ونزوح السكان في كلا الجانبين، مع وصول الغارات أيضا إلى مناطق أعمق في الأراضي اللبنانية والإسرائيلية.

7 - وفي 2 آب/أغسطس، صرّح رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي قائلا إنه "في مواجهة التصعيد الإسرائيلي الممنهج والخطير، ... لا يسعنا سوى التأكيد على حقنا في الدفاع عن أرضنا، وسيادتنا وكرامتنا بكل الوسائل المتاحة، ولا تردد في هذا الخيار مهما غلت التضحيات". وفي 15 آب/أغسطس، أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري "التزام لبنان قواعد الاشتباك وحقه في الدفاع عن النفس بمواجهة العدوانية الإسرائيلية". وفي رسالة مؤرخة 29 تموز/يوليه موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (A/78/974-S/2024/578)، كتب وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الأعمال عبد الله بوحبيب قائلا "يشدد لبنان على أن وقف الأعمال العدائية على جميع الجبهات وتنفيذ القرار 1701 (2006) تنفيذا تاما هما السبيلان الوحيدان الناجعان للمضي قُدما".

8 - وفي 27 نيسان/أبريل، ناشد عدد من نواب المعارضة حزب الله "الانسحاب إلى داخل البلد" وحكومة لبنان "تطبيق [قرار مجلس الأمن] [1701 (2006)] وإصدار الأوامر فورا لنشر الجيش اللبناني تحت خط الليطاني جنوبا". وأكدوا أيضا أن "السلاح خارج سلطة المؤسسات الأمنية للدولة، وفي مقدمها الجيش، بغض النظر عن الجهة التي تحمله ولأي غرض، هو تهديد للسيادة اللبنانية واعتداء صارخ على أمن الشعب اللبناني ويستلزم الشروع بسحبه فوراً". وفي 1 تموز/يوليه، اقترح نواب يمثلون القوات اللبنانية، وحزب الكتائب ونواب مستقلون خريطة طريق دعوا فيها إلى إجراءات حكومية لإنهاء جميع العمليات العسكرية غير الحكومية التي تنطلق من الأراضي اللبنانية وتعزيز انتشار الجيش اللبناني في الجنوب. وقال عضو كتلة تجدد النائب أشرف ريفي في كلمة باسم المجموعة "لن نسلّم بأن تقوم مجموعات مسلحة، تعمل على الأراضي اللبنانية، محلية كانت أم أجنبية، بفرض منطق وحدة الساحات، المرفوض من قبل غالبية اللبنانيين"، مؤكدا على "أهمية وضرورة تطبيق [قرار مجلس الأمن 1701 (2006)] بكافة مندرجاته، من قبل كافة الأطراف، وعلى دعم الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية لضبط الحدود الدولية جنوباً وشرقاً وشمالاً، وعلى تطبيق القرارين [الصادرين عن مجلس الأمن] 1559 (2004) و 1680 (2006) وغيرها من المعاهدات الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى مندرجات اتفاق الطائف ذات الصلة". وفي 25 آب/أغسطس، دعا رئيس حزب الكتائب، النائب سامي الجميل، إلى "الشروع فورا في وقف الأعمال العسكرية من جانبي الحدود"، الأمر الذي من شأنه أن يمهد الطريق "لتثبيت اتفاق الهدنة وتطبيق قرارات الدولة المرتبطة بأمن لبنان، ... وبالأخص القرار 1559 [(2004)] الذي ينص على حصرية السلاح بيد الدولة وبسط سيادتها على كامل الأراضي اللبنانية".

9 - وفي 31 آب/أغسطس، صرّح رئيس التيار الوطني الحر، النائب جبران باسيل، قائلا "نحن نقف مع حزب الله عندما يدافع عن لبنان وعندما تعتدي إسرائيل علينا، لكننا لا نقف إلى جانبهم عندما يقومون بفتح حرب على إسرائيل". ... وهذا لا يعني أننا نريد أن تربح إسرائيل، ولكن لبنان وحده لا يستطيع أن يشن الحرب على إسرائيل أو أن يقوم بتحرير فلسطين".

10 - وانعقد مجلس النواب مرتين بصفته التشريعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 25 نيسان/أبريل، مدّد مجلس النواب ولايات الهيئات المنتخبة محلياً لسنة أخرى، حتى أيار/مايو 2025، بسبب "الظروف الأمنية والعسكرية والسياسية المعقدة في ظل العدوان الإسرائيلي على لبنان"، مما أدى فعلياً إلى تأجيل الانتخابات البلدية للسنة الثالثة على التوالي. وقاطع نواب المعارضة الجلسة. وفي 28 أيار/مايو، رُفضت ثلاثة طعون منفصلة ضد التأجيل قُدّمت أمام المجلس الدستوري من قبل أحزاب المعارضة.

11 - وفي 15 أيار/مايو، اجتمع مجلس النواب لمناقشة حزمة المساعدات المقدمة إلى لبنان التي أعلن عنها الاتحاد الأوروبي في 2 أيار/مايو بقيمة 1 بليون يورو. وأفاد رئيس حكومة تصريف الأعمال مجلس النواب قائلا "نحن أصرينا أن تكون المساعدة المقدمة للنازحين السوريين هي لتشجيعهم على العودة الى بلادهم وليس للبقاء في لبنان". وأوصى مجلس النواب بتشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس حكومة تصريف الأعمال للتواصل مع الشركاء الدوليين والإقليميين، بما في ذلك حكومة الجمهورية العربية السورية، ووضع إطار زمني مفصل لإعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم.

12 - وبعد أكثر من سنتين من توقيع الاتفاق على مستوى الخبراء بين صندوق النقد الدولي ولبنان (S/2022/556، الفقرة 50)، لم يتخذ بعد معظم الإجراءات الأساسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق بينهما على مستوى مجلس إدارة الصندوق. وبعد زيارة فريق من صندوق النقد الدولي إلى بيروت في 23 أيار/مايو، قال الفريق إن "التداعيات السلبية الناجمة عن النزاع في غزة" وعن تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق "تؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي الضعيف أساسا". ولئن كان الفريق قد أشار إلى أنه "تم إحراز بعض التقدم في الإصلاحات النقدية والمالية منذ مشاورات المادة الرابعة الأخيرة"، فإنه أضاف أن "... هذه التدابير السياساتية لا ترقى إلى المستوى المطلوب الذي يمكن من تحقيق التعافي من الأزمة".

13 - ولا يزال التحقيق القضائي في انفجار مرفأ بيروت الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2020 متعثرا. ولا تزال إجراءات محاكمة 68 شخصاً في الدعوى المتصلة بالاشتباكات المميتة التي وقعت في الطيونة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (S/2021/953، الفقرة 57) معلقة. ولم يُحرز أي تقدم في التحقيق المتعلق بمقتل لقمان سليم في 4 شباط/فبراير 2021 (S/2021/240، الفقرة 46).

14 - وفي حالة الاشتباكات المسلحة في خلدة التي وقعت في 1 آب/أغسطس 2021، طعن في القرار 9 من المتهمين الـ 16 المدانين الذين كان قد حكم عليهم بالسجن بموجب الحكم الأولي الصادر في نيسان/أبريل 2023 (S/2024/319، الفقرة 15). وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أفرجت محكمة التمييز العسكرية عن خمسة من مقدمي الطّعن التسعة بكفالة. وإضافة إلى ذلك، أجلت المحكمة مرتين الجلسات التي كان من المقرر أن تحكم فيها في الطعون، لأن بعض المستأنفين المفرج عنهم لم يحضروا. ومن المقرر عقد الجلسة القادمة في 30 أيلول/سبتمبر.

15 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي دخول المجال الجوي اللبناني في انتهاك للسيادة اللبنانية والقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). واستمرت الانتهاكات الجوية التي تقوم بها إسرائيل بحجم أكبر بكثير

مقارنة بما قبل 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، في سياق تبادل إطلاق النار شبه اليومي منذ ذلك الحين (انظر S/2024/548).

16 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شنّت قوات الدفاع الإسرائيلية غارات يومية على أهداف محددة في لبنان (المرجع نفسه). واستهدف جيش الدفاع الإسرائيلي عناصر من ميليشيات لبنانية وغير لبنانية وقتلهم، بمن فيهم قادة. وكان من بين القتلى طالب عبد الله من حزب الله في 12 حزيران/يونيه في جويا، ومحمد ناصر من حزب الله في 3 تموز/يوليه في صور، وسامر الحاج من حماس في 9 آب/أغسطس في صيدا وخليل المقدح من كتائب شهداء الأقصى في 21 آب/أغسطس في صيدا. وشنّ جيش الدفاع الإسرائيلي أيضا غارات بالعمق في شمال لبنان، بما في ذلك في الهرمل، على بعد نحو 130 كيلومتراً شمال الخط الأزرق، في 11 حزيران/يونيه و 2 آب/أغسطس، وفي البقاع، مما أسفر عن وقوع عدد من الإصابات حسبما أفادت التقارير. وفي 17 آب/أغسطس، قُتل 11 شخصًا، جميعهم من المواطنين السوريين، في وادي الكفور، في منطقة النبطية. وفي 7 أيلول/سبتمبر، قُتل ثلاثة مسعفين من الدفاع المدني اللبناني وأصيب اثنان آخران بجروح، أحدهما في حالة خطيرة، في غارة إسرائيلية بالقرب من فرون في جنوب لبنان. وفي 2 أيلول/سبتمبر، قتلت غارة إسرائيلية بطائرة مسيرة شخصين على الطريق الساحلي بالقرب من الناقورة؛ وكان أحد هذين الشخصين يعمل في شركة تنظيف متعاقدة مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

17 - وفي 30 تموز/يوليه، قُتل قيادي بارز في حزب الله، هو فؤاد شكر، في غارة جوية إسرائيلية في الضاحية الجنوبية لبيروت، أسفرت أيضاً عن مقتل وإصابة عدد من المدنيين بجروح، من بينهم نساء وأطفال. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 30 تموز/يوليه موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/78/977-S/2024/587)، قال القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة إنه "بتاريخ 30 تموز/يوليه 2024، وفي تمام الساعة 19:30، استهدفت إسرائيل مبنى سكنياً بالقرب من مستشفى بهمن، في منطقة حارة حريك في ضاحية بيروت الجنوبية، مما أدى إلى دمار كبير واستشهاد خمسة مواطنين، بينهم سيدة وطفلان، وجرح عدد من المدنيين فاق عددهم الخمسة والسبعين. ... ويشكل هذا الاعتداء أيضا تصعيداً خطيراً، كونه قد طال منطقة سكنية شديدة الاكتظاظ في الضاحية الجنوبية لعاصمة لبنان، في انتهاكٍ واضحٍ وصارخٍ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة". وفي 30 تموز/يوليه، قال جيش الدفاع الإسرائيلي إنه "في عملية تصفية محددة الهدف مستندة إلى معلومات استخباراتية، قامت مقاتلات سلاح الجو الإسرائيلي بتصفية القائد العسكري الأبرز في منظمة حزب الله الإرهابية ورئيس وحدتها الاستراتيجية، فؤاد شكر، 'السيد محسن'، في منطقة بيروت. ... وهو القائد المسؤول عن قتل الأطفال الـ 12 في مجدل شمس في شمال إسرائيل مساء السبت، وكذلك قتل العديد من الإسرائيليين والمواطنين الأجانب على مر السنين". وقد أصدر حزب الله بياناً في 27 تموز/يوليه قال فيه إن "المقاومة الإسلامية لا علاقة لها بحادث [مجدل شمس] على الإطلاق وتنفي كل الادعاءات الكاذبة في هذا الخصوص".

18 - وفي رسالة مؤرخة 29 تموز/يوليه موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، قال وزير خارجية إسرائيل، إسرائيل كاتس، إنه "في 27 تموز/يوليه 2024، أطلق حزب الله العديد من الصواريخ من لبنان على الأراضي الإسرائيلية، مستهدفاً المدنيين في قرية مجدل شمس الدرزية"، مما "أسفر عن مقتل اثني عشر طفلاً ومراهقاً، ... وإصابة ما يقرب من ثلاثين مدنياً آخرين بجروح. ... والعواقب الوخيمة لهجوم حزب الله الإجرامي هي نتيجة مباشرة لسوء تنفيذ قراري مجلس الأمن 1559 (2004) و 1701 (2006). ... ويقوم

حزب الله بدور الوكيل لإيران ويعمل بدعم وموارد إيرانية". وفي رسالة مؤرخة في 29 تموز/يوليه موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2024/578-A/78/974)، قال وزير الخارجية والمغتربين للبنان، عبد الله بوحبيب، إنه "يعرب لبنان عن بالغ القلق إزاء المأساة التي وقعت في 27 تموز/يوليه ببلدة مجدل شمس في الجولان السوري المحتل، والتي تسببت في مقتل [12] طفلاً وإصابة عشرات آخرين. والملابسات المحيطة بهذا الحادث المروع لا تزال غير واضحة، ولا يمكن استبعاد مسؤولية قوات الاحتلال الإسرائيلية عما وقع. ... ولقد ظل لبنان دائما يبادر بسرعة وبكل وضوح وحزم إلى إدانة جميع أشكال العنف ضد المدنيين والاعتداءات التي تطال سبل عيشهم. ... وواضح جدًا أن إسرائيل تسعى من وراء الخطاب الذي تروّجه إلى تحويل الانتباه عما ترتكبه منذ زمن بعيد من انتهاكات للقانون الدولي بغية حجب حقيقة احتلالها الذي طال أمده والتغطية على المعاناة اليومية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني والسكان السوريون في الجولان السوري المحتل". وفي رسالة مؤرخة 30 تموز/يوليه موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/582)، قال الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية إنه "تدين جمهورية إيران الإسلامية إدانة قاطعة جميع الادعاءات [الإسرائيلية] الموجهة ضدها في الرسالة المذكورة وترفضها رفضا باتا. ... ويبدو أن رسالة وزير الخارجية الإسرائيلي محاولة يائسة لتحويل الانتباه الدولي عن الأسباب الجذرية للوضع الحالي وتبرير فظائع النظام وأنشطته الخبيثة في المنطقة من خلال تحريف الرواية ونشر المعلومات المضللة ضد إيران ولبنان".

19 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 25 آب/أغسطس موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2024/630)، قال الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة إنه، في صباح يوم 25 آب/أغسطس، "اكتشف جيش الدفاع الإسرائيلي أن حزب الله كان بصدد شن اعتداء كبير على إسرائيل، بما في ذلك إطلاق المئات من الصواريخ والقذائف والطائرات المسيَّرة. وقد نفّذ الجيش الإسرائيلي غارات دقيقة لإحباط التهديد وتحييده باستهدافه مواقع الإرهابيين في جنوب لبنان، حيث كان حزب الله يشن هذه الهجمات على المدنيين الإسرائيليين وأهداف أخرى. وقام الجيش الإسرائيلي بتدمير قاذفات الصواريخ التي كانت موجهة نحو مواقع استراتيجية ومناطق مأهولة بالسكان في شمال إسرائيل ووسطها، قبل إطلاق الصواريخ بوقت قصير. وفي وقت لاحق، أطلق حزب الله المئات من الصواريخ والطائرات المسيَّرة من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل في صباح هذا اليوم". وفي بيان مؤرخ 25 آب/أغسطس، قال حزب الله إنه "عند فجر هذا اليوم الأحد الواقع في 25 آب/أغسطس 2024 وفي إطار الرد الأولي على العدوان الصهيوني الغاشم على الضاحية الجنوبية لبيروت والذي أدّى إلى استشهاد القائد الجهادي الكبير السيد فؤاد شكر، ... بدأ مجاهدو المقاومة الإسلامية هجوماً جوياً بعدد كبير من المسيرات نحو العمق الصهيوني واتجاه هدف عسكري إسرائيلي ... [بالتزامن مع استهدافهم] لعدد من مواقع وثكنات العدو ومنصات القبة الحديدية في شمال فلسطين المحتلة بعدد كبير من الصواريخ".

20 - وشجع مجلس الأمن، في قراره 1680 (2006)، حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة على الاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة لبنان بشأن ترسيم حدودهما المشتركة. ويظل هذا الأمر حاسما لإتاحة مراقبة الحدود وإدارتها على النحو السليم، بما في ذلك حركة الأشخاص واحتمال نقل الأسلحة.

21 - ويظل ترسيم وتعليم حدود لبنان أيضا عنصرين أساسيين لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ومع أن ترسيم الحدود مسألة ثنائية، فإن إحراز تقدم بشأنها يبقى التزاما منوطا بالجمهورية العربية السورية ولبنان، وفقا للقرار 1680 (2006).

22 - واستمرت إسرائيل في احتلال الجزء الشمالي من قرية غجر ومنطقة محاذية لها تقع شمال الخط الأزرق، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

23 - ولم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بقضية منطقة مزارع شبعا. وفضلا عن ذلك، لم تقدم الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل ردا بشأن التحديد المؤقت للمنطقة الواردة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 1701 (2006) المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641).

باء - بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية

24 - واصلت الحكومة اللبنانية جهودها من أجل بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، وذلك وفقا لما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004).

25 - ولم يشارك الجيش اللبناني في خروقات وقف الأعمال العدائية عبر الخط الأزرق، على الرغم من تعرّضه لإطلاق النار، بما في ذلك في 21 حزيران/يونيه عندما أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على موقعه في علما الشعب، مما أدى إلى إصابة جنديين بجروح.

26 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين في 19 نيسان/أبريل موجهتين إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن (S/2024/324)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أنه "بالتزامن مع الهجوم الإيراني المباشر على إسرائيل [في 13 نيسان/أبريل]، أطلق حزب الله 164 صاروخًا من لبنان. ... وينضاف هذا الهجوم الأخير الذي شنه حزب الله إلى آلاف الصواريخ والصواريخ المضادة للدبابات وقذائف الهاون والطائرات المسيرة التي أطلقتها هذه المنظمة الإرهابية باتجاه إسرائيل منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وإلى عدة هجمات أخرى شنتها على إسرائيل في السنوات الأخيرة - كما يدل على عدم رغبة لبنان في كبح جماح أنشطة حزب الله العدائية أو عدم قدرته على القيام بذلك. ... وتشكل الهجمات التي شنها حزب الله، بالإضافة إلى الدعم الذي قدمته إيران لهذه المنظمة الإرهابية، انتهاكا واضحا للقرار 1701 (2006) الصادر عن مجلس الأمن، وتعكس مجددا ضرورة التنفيذ الكامل لهذا القرار". وقال الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية في رسالة مؤرخة 7 أيار/مايو موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/366) إنه "ترفض جمهورية إيران الإسلامية بشدة وبشكل قاطع جميع الاتهامات التي لا أساس لها الواردة في الرسالة المذكورة أعلاه"، وكرر تأكيد أن "الإجراء المتّخذ في 13 نيسان/أبريل 2024 قد نُفذ من جانب إيران بشكل مباشر ورسمي ردا على الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة، ولا سيما الهجوم المسلح الذي شنته إسرائيل في 1 نيسان/أبريل 2024 على المباني الدبلوماسية الإيرانية في دمشق، الجمهورية العربية السورية". وقال أيضا إن "إيران ليس لديها وكلاء في المنطقة، ولا يعمل أي فرد أو جماعة أو دولة بتوجيه من إيران".

27 - وواصل الجيش اللبناني عملياته للحفاظ على الأمن والاستقرار في البلد، بما في ذلك من خلال أنشطته الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومكافحة الاتجار. وخلال أربع عمليات لمكافحة الإرهاب نفذت بين 18 نيسان/أبريل و 16 أيلول/سبتمبر، اعتقلت قوات الأمن اللبنانية 20 شخصاً بتهم تتعلق بالإرهاب، ادّعي أن 6 منهم ينتسبون إلى تنظيم داعش.

28 - وفي الفترة من 18 أبريل/نيسان إلى 16 أيلول/سبتمبر، ألقت قوات المديرية العامة لأمن الدولة القبض على 109 أشخاص في ما لا يقل عن 40 عملية لمكافحة المخدرات. وفي 12 أيار/مايو، أوقفت مديرية الأمن العام 460 مواطنا سوريا، منهم حوالي 450 رحّلوا إلى الجمهورية العربية السورية لانتهاكهم

أنظمة الإقامة والدخول. وأعلن الجيش اللبناني في 11 حزيران/يونيه أنه منع الدخول غير القانوني لـ 100 1 مواطن سوري إلى لبنان في أيار/مايو. وألقت قوات المديرية العامة لأمن الدولة القبض أيضا على ما لا يقل عن 18 مهربًا مزعومًا، لمكافحة تهريب الأشخاص.

29 - وأُجّلت مرة أخرى جلسة المحاكمة في قضية الهجوم المميت على قافلة تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالقرب من مزرعة العاقبية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، من 7 حزيران/يونيه إلى 12 شباط/فبراير 2025، بسبب غياب المتهم لأسباب طبية.

30 - وواصلت الدول الأعضاء تقديم الدعم الثنائي إلى الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية للدولة، نظرا للأزمة الاقتصادية المستمرة في البلد. وعقدت اللجنة الفنية العسكرية الخاصة بلبنان اجتماعاً مع قائدي جيشين فرنسا وإيطاليا في 19 نيسان/أبريل في باريس، بهدف تنسيق الأنشطة الرامية إلى تعزيز الجيش اللبناني بما يتماشى مع القرار 1701 (2006). وعقدت اللجنة أيضا اجتماعات أخرى في 21 أيار/مايو في بيروت وفي 6 آب/أغسطس في لندن. وإضافة إلى ذلك، وافقت حكومة تصريف الأعمال في 14 آب/أغسطس على تجنيد 500 1 جندي إضافي في الجيش اللبناني بهدف تعزيز انتشاره، بما في ذلك في جنوب لبنان. وقد بدأت زيادة التنسيق ومضافرة الجهود بين الجهات المانحة لدعم تعبئة هذه القوات البالغ عددها 500 1 جندي.

31 - وفي 31 آب/أغسطس، بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان 506 779 أشخاص، بما في ذلك 328 768 لاجئا سوريا و 178 11 لاجئا وطالب لجوء من جنسيات أخرى. وبسبب تعليق الحكومة اللبنانية تسجيل لاجئين سوريين جدد لدى المفوضية منذ عام 2015، لا يزال العدد الفعلي للاجئين غير معروف. وكما هو موضح في خطة لبنان للاستجابة لأزمة اللاجئين لعام 2023، تقدّر الحكومة أن هناك 1,5 مليون لاجئ سوري في لبنان.

32 - وفي عام 2024، تم التحقق من 75 عملية نقل فعلية أو محاولة نقل عن طريق البحر انطلاقا من لبنان، شملت 931 3 مسافرا، يحمل معظمهم الجنسية السورية. ووصلت 50 عملية نقل من تلك العمليات إلى قبرص، وأعيد 7 منها إلى لبنان واعتُرض 15 منها. والمفوضية على علم بما لا يقل عن 16 عملية ترحيل شملت 692 شخصا وكانت تتعلق بمحاولات نقل بالقوارب. والمفوضية على علم أيضا بترحيل 345 4 شخصا من لبنان أو إعادتهم عند الحدود مع الجمهورية العربية السورية في نحو 417 حادثة في عام 2024.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

33 - دعا مجلس الأمن في قراره 1559 (2004) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وتشكل هذه الدعوة بندا رئيسيا في القرار لا يزال يتعيّن تنفيذه. ويجسد هذا البند ويؤكد من جديد قرارا التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف.

34 - ولا تزال الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية داخل البلد تعمل خارج سلطة الحكومة، في انتهاك للقرار 1559 (2004). وتملك عدة جماعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان أسلحة خارج سلطة الحكومة، لكن حزب الله هو أكثر الميليشيات تسليحاً في البلد. ويشكل احتفاظ حزب الله وغيره من الجماعات

بالأسلحة واستخدام حزب الله لأسلحة متطورة بصورة متزايدة تحديا خطيرا لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها الكاملة وبسط سلطتها الوحيدة والحصرية على جميع أراضيها.

35 - ولم يُحرز أي تقدّم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وفق ما تمت الدعوة إليه في اتفاق الطائف وفي القرار 1559 (2004). فمنذ اتخاذ هذا القرار، اتخذت خطوات قليلة لمعالجة هذه المسألة الحيوية التي تمس صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي. ولا يزال عدد من الأصوات في لبنان ينذِّد باحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية خارج أي إطار قانوني، وبتبادل إطلاق النار على نطاق واسع عبر الخط الأزرق، وبتدخل حزب الله في الجمهورية العربية السورية، ويعتبر هذه المسائل عوامل مزعزعة للاستقرار في البلد، تزيد من خطر الحرب وتقوض الديمقراطية. ويرى كثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمنياً بإمكانية استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

36 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أظهر حزب الله وغيره من الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية مرارا قدراتها العسكرية في الغارات التي شنتها من جنوب لبنان على إسرائيل (انظر S/2024/548)، باستخدام أسلحة متزايدة التطور من القذائف الموجهة المضادة للدبابات، والمدفعية، والطائرات المسيرة الهجومية، وقذائف الهاون، والصواريخ، والقذائف أرض - جو المستخدمة في تلك الغارات.

37 - وفي 31 أيار/مايو، قال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله "في الجبهة الجنوبية، نحن نواصل العمل ونتحمل هذه المسؤولية ... جبهة المقاومة هي أقوى من أي وقت مضى، وأفضل من أي وقت مضى، وأكبر من أي وقت مضى، وأوسع وأشمل من أي وقت مضى بتنوع انتماءاتها وساحاتها وأساليبها ومستوياتها وفئاتها وأدواتها". وفي 19 حزيران/يونيه، قال نصر الله "نحن قاتلنا بجزء من سلاحنا حتى الآن وحصلنا على أسلحة جديدة. ... وطورنا بعض أسلحتنا من خلال تجربة الميدان. واستخدمنا أسلحة جديدة لم نستخدمها سابقا. ونحن نصنع مسيّراتنا ... كما نصنع في لبنان بعض أنواع الصواريخ... وقبل أكثر من سنة تحدثنا عن 100 000 من أفراد المقاومة. وقد تجاوزنا الآن ذلك بكثير". وفي 10 تموز/يوليه، قال نصر الله "في البداية، كانوا يطالبون بإبعاد حزب الله 3 كيلومترات عن الحدود لأن صواريخ حزب الله المضادة للدروع من نوع كورنيت تصل إلى ما بين 3 و 5 كيلومترات. ولقد كان لدينا كورنيت 8 كيلومترات أخفيناه للحرب. واضطررنا إلى أن نستخدمه في هذه المعركة. لذلك بدأت إسرائيل تدعو إلى إبعاد حزب الله 8 كيلومترات عن الحدود. ولاحقا تبين أن هناك صاروخ 'ألماس' الذي يصل مداه إلى 10 كيلومترات". وفي 17 تموز/يوليه، قال إن "جبهتنا لن تتوقف ما دام العدوان مستمرا على غزة"، وحذر إسرائيل من أن "التمادي في استهداف المدنيين سيدفع المقاومة إلى إطلاق الصواريخ واستهداف مستعمرات جديدة لم يتم استهدافها في السابق". وفي 3 آب/أغسطس، نشر حزب الله إحصاءات ادّعى فيها شن 2 500 عملية عسكرية ضد إسرائيل، بينها عمليات امتدت إلى 35 كيلومتراً داخل الأراضي الإسرائيلية، منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

38 - وقد أعلن حزب الله علناً مسؤوليته عن غارات شبه يومية تشن من لبنان ضد مواقع أو أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق ، بما في ذلك هجوم في 15 أيار/مايو على قاعدة لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من طبريا، تقع على بعد حوالي 30 كيلومتراً جنوب الخط الأزرق وهجوم آخر في 13 حزيران/يونيه على مقر القيادة الشمالية في قاعدة رامات دافيد، شرق حيفا، على بعد 45 كيلومتراً جنوب الخط الأزرق. وفي 12 أيار/مايو، أعلن حزب الله أنه استخدم صاروخ عماد مغنية الثقيل الجديد في هجوم على جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من زبدين، في منطقة مزارع شبعا. وفي 16 أيار/مايو،

ادعى حزب الله أنه أطلق صـــاروخين من طراز S5 من طائرة مســـيّرة باتجاه مركبة وموقع تابعين لجيش الدفاع الإســـرائيلي في المطلة. وفي بيان صـــادر في 21 حزيران/يونيه، قال حزب الله إنه "دعماً لشـــعبنا الفلسطيني الصـامد في قطاع غزة وإسناداً لمقاومته الباسلة والشريفة، شنّ مجاهدو المقاومة الإسلامية يوم الجمعة، 21 حزيران/يونيه 2024، هجوما جويا بمســـيرة انقضـــاضـــية اســـتهدفت مربض مدفعية العدو الإسـرائيلي في الزاعورة وأصـابت هدفها بدقة". وأفادت التقارير بأن حزب الله كشـف عن صـواريخ من طراز فلق 2 في هجوم على مركز قيادة جيش الدفاع الإسرائيلي في 8 حزيران/يونيه. وفي 25 آب/أغسطس، قال نصـــر الله، إنه في إطار الرد على مقتل فؤاد شـــكر، "وجدنا مجموعة من الأهداف وفق مواصـــفاتنا قرب تل أبيب، وحددنا قاعدة 'غليلوت' ... في ضـواحي تل أبيب. وكل ما كنا نريد أن نطلقه في هذه العملية هو 300 صاروخ، ومع ذلك أطلقنا 340 صاروخاً".

39 - وقد ادعى حزب الله أنه أســـقط طائرات مســـيرة تابعة لجيش الدفاع الإســـرائيلي، بما في ذلك في 21 نيســـان/أبريل وفي 1 و 10 حزيران/يونيه. وفي 7 حزيران/يونيه، أعلن حزب الله أنه أطلق للمرة الأولى صاروخاً مضاداً للطائرات على طائرة مقاتلة إسرائيلية انتهكت المجال الجوي اللبناني.

40 - وفي 18 حزيران/يونيه وفي 9 و 24 تموز/يوليه، نشـــر حزب الله مقطع فيديو يُظهر، في جملة أمور، ميناء حيفا وقاعدة رامات دافيد الجوية في شمال إسرائيل ويبدو أنه النُقط بطائرة مسيرة دخلت المجال الجوي الإسرائيلي.

41 - وقد أعلنت كتائب القسام التابعة لحركة حماس مسؤوليتها عن هجمات شنت من لبنان على مواقع جيش الدفاع الإســرائيلي في شــمال إســرائيل، بما في ذلك في 21 و 29 نيســان/أبريل، و 15 أيار/مايو، و 20 تموز/يوليه و 11 أيلول/سبتمبر، ردا على الحرب في غزة. واعترفت سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بسقوط قتلى في صفوف أفرادها في لبنان.

42 - وفي 9 أيلول/ســبتمبر، أعلنت قوات الفجر، الجناح العســكري للجماعة الإســلامية اللبنانية، أنها أطلقت رشـقتين من الصـواريخ على موقع جيش الدفاع الإسـرائيلي في بيت هلل "تأكيداً لخيار الجهاد دفاعاً عن أرضـــنا وشـــعبنا". وأعلنت الجماعة أيضـــا عن ســـقوط عدد من القتلى في صـــفوف أفرادها. وفي 12 تموز/يوليه، أعلنت الســـرايا اللبنانية للمقاومة أنها قامت بالهجوم على موقع لجيش الدفاع الإســـرائيلي في منطقة مزارع شـبعا، ثم أصـدرت بياناً أعلنت فيه بدء عملياتها العسـكرية ضـد جيش الدفاع الإسـرائيلي "دعما للشـــعب الفلســـطيني ودفاعاً عن لبنان". وأعلنت الجماعة مســـؤوليتها عن هجمات إضـــافية في 19 تموز/يوليه و 7 أيلول/سـبتمبر. وأعلنت جماعة نسـور الزوبعة، الجناح العسـكري للحزب السـوري القومي الاجتماعي، أن أحد أفرادها قد قتل في 22 تموز/يوليه. وأعلنت حركة أمل عن ســـقوط قتلى في صفوف أفرادها.

43 - وقد تضـــررت المناطق الســـكنية والبنية التحتية المدنية على جانبي الخط الأزرق بتبادل إطلاق النيران بشكل متزايد، بما في ذلك على مقربة من المستشفيات والمدارس والمواقع الدينية. وأفاد مكتب تنسيق الشـؤون الإنسـانية بأنه، في 16 أيلول/سـبتمبر، كان قد نزح 545 112 شـخصـا، من بينهم 52 في المائة من النســـاء، وقتل ما لا يقل عن 143 مدنيًا في لبنان، من بينهم 34 امرأة و 26 طفلًا و 3 صـــحفيين و 21 من العاملين الصـحيين، وذلك بسـبب عمليات تبادل إطلاق النار منذ 8 تشـرين الأول/أكتوبر 2023. ولا يزال ما يقرب من 000 150 شـخص ضـمن مسـافة تبعد 10 كم عن الخط الأزرق، في مناطق جنوب

لبنان التي تتأثر يومياً بالقصف والغارات الجوية. وأُبلغ أيضا عن نزوح نحو 500 62 شخص ومقتل 25 مدنيًا، من بينهم 3 نساء و 12 طفلًا، في إسرائيل والجولان الذي تحتله إسرائيل.

44 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 10 حزيران/يونيه موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2024/450)، قال الممثل الدائم لإسرائيل إنه "نتيجة لأحدث تصعيد من جانب حزب الله، بما في ذلك إطلاق العديد من زخات الصواريخ على المدن والقرى الإسرائيلية، اندلع أكثر من عشرة حرائق في شمال إسرائيل والجليل، مما عرّض حياة الآلاف للخطر وتسبب في دمار واسع النطاق".

45 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 3 تموز/يوليه موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/78/956-S/2024/525)، قال القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة إنه "قام الجيش الإسرائيلي منذ الثامن من تشرين الأول/أكتوبر 2023، بقصف عشرات القرى الحدودية في أقضية حاصبيا ومرجعيون وبنت جبيل وصور بالقنابل الفوسفورية المحرمة دولياً، نتج عنها خسائر فادحة مباشرة وغير مباشرة في القطاع الزراعي والحرجي. ... وتأتي هذه الجريمة الإنسانية والبيئية المستنكرة ضمن سياق ممنهج لسلسلة اعتداءات إسرائيلية على المدنيين والصحافيين وعمال الإغاثة والمسعفين وموظفي شركة كهرباء لبنان".

46 - وفي 27 نيسان/أبريل، في تشييع جثماني فردين من الجماعة الإسلامية كانا قد قتلا في غارة إسرائيلية، أطلق أنصار الجماعة مقذوفات مختلفة في الهواء، بما في ذلك صواريخ وقنابل صاروخية، مما أدى إلى إصابة أربعة أشخاص، من بينهم طفل، بجروح في ببنين في البقاع الغربي. ورفض نواب المعارضة، ومن بينهم كتلة تجدد، رفضاً قاطعاً "مشهد العراضات المسلحة والسلاح المتفلت"، مع تأكيد الكتلة أن "الدولة بقواها الشرعية هي المسؤولة الوحيدة عن الدفاع عن لبنان".

47 - ووفقًا للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، استُرجع موقع في الناعمة، جنوب بيروت، كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة تستخدمه كقاعدة عسكرية، وأعيدت الأرض إلى أصحابها الأصليين نتيجة جهد مشترك بين الجيش اللبناني، والمديرية العامة للأمن العام ولجنة الحوار اللبناني الفلسطيني.

48 - وكان حزب الله قد أصدر بيانين في 15 أيار/مايو و 5 تموز/يوليه بشأن اللقاءات التي عقدها أمينه العام، حسن نصر الله، مع وفود من حركة حماس في بيروت لمناقشة "آخر التطورات الأمنية والسياسية". وفي 15 أيار/مايو، ذكر حزب الله أن المناقشات غطت "مختلف جبهات المساندة، وهي لبنان والعراق واليمن". وفي 27 حزيران/يونيه، التقى نصر الله بالأمين العام للجماعة الإسلامية، الشيخ محمد طقوش. وبعد الاجتماع، أصدر حزب الله بيانا شدد فيه على "أهمية التعاون بين قوى المقاومة في معركة الإسناد للمقاومة في غزة وأهلها الصامدين الشرفاء".

49 - ولا يزال هناك وجود مستمر لعناصر مسلحة داخل وحول خمس من المدارس الثماني التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين (انظر S/2023/879، الفقرة 45). وظلت الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين هادئة إلى حد بعيد ولكنها هشة للغاية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث قتل عنصر مسلح واحد بدوافع سياسية.

ثالثا - ملاحظات

50 - لا يزال يساورني قلق عميق إزاء الانتهاكات السافرة للأحكام المعلقة من القرار 1559 (2004) وعدم إحراز تقدم في تنفيذها، مما يقوض الأمن والاستقرار.

51 - وأشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد توتر الحالة على طول الخط الأزرق وتزايد تأثيره على السكان المدنيين، ولا سيما العدد الكبير من الضحايا، بمن فيهم الأطفال والنساء، ونزوح الآلاف وسط حملة القصف الإسرائيلي الأكثر كثافة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأشعر بقلق بالغ أيضا إزاء استمرار غارات حزب الله على إسرائيل التي أسفرت عن خسائر في أرواح المدنيين ونزوحهم. وازدادت كثافة تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق بين حزب الله وميليشيات لبنانية وغير لبنانية أخرى وجيش الدفاع الإسرائيلي، ووصلت إلى مستويات خطيرة في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما في أعقاب الأحداث التي انفجرت فيها أجهزة اتصال في جميع أنحاء لبنان قيل إن حزب الله كان يستخدمها والغارات الواسعة النطاق التي شنها جيش الدفاع الإسرائيلي في عمق لبنان، بما في ذلك على بيروت، والتوغلات البرية لجيش الدفاع الإسرائيلي في نقاط مختلفة عبر الخط الأزرق. وأشعر بقلق بالغ على سلامة المدنيين على جانبي الخط الأزرق، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة.

52 - وأعرب عن الإدانة الشديدة للخسائر في الأرواح التي وقعت منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مع ورود تقارير عن مقتل 2083 شخصًا في لبنان[1] ومقتل 49 شخصًا في إسرائيل والجولان الذي تحتله إسرائيل[2]. وأذكّر جميع الجهات الفاعلة المعنية بأنه يجب عليها، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، احترام حياة المدنيين وحمايتهم، بما في ذلك عن طريق الامتناع عن شن هجمات عشوائية واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب وقوع إصابات عرضية بين المدنيين والإضرار بالأعيان المدنية، وللتقليل من حدوث ذلك إلى أدنى حد ممكن في أي حال من الأحوال. وأذكّر أيضا جميع الجهات الفاعلة بمسؤوليتها عن ضمان سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة وأصولها. ويبقى احتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة بشكل متزايد خارج سيطرة الحكومة اللبنانية واستخدامه لها مسألة تثير قلقاً بالغاً. ولا يزال الوجود الواسع النطاق للأسلحة خارج سيطرة الدولة ونشاط العديد من الميليشيات المسلحة اللبنانية وغير اللبنانية يقوضان الأمن والاستقرار في لبنان. وتؤكد هذه التطورات الحاجة الملحة إلى تنفيذ جميع أحكام القرار 1559 (2004). وتشير الدعواتُ الصادرة عن شرائح عدة من السكان اللبنانيين من أجل التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004) وللإعراب عن رفضها حيازة السلاح خارج نطاق سلطة الدولة إلى أن احتفاظ حزب الله بالسلاح لا يزال مسألة مثيرة للانقسام داخل المجتمع اللبناني. وأواصل تشجيع الجهات الفاعلة اللبنانية المعنية على إعادة تنشيط الجهود الرامية إلى إجراء حوار وطني جامع بغية معالجة القضايا العالقة.

53 - ولئن كنت أرحب بقرار مجلس الوزراء تجنيد أعداد إضافية من جنود الجيش اللبناني لتعزيز سيطرته على جميع الأراضي اللبنانية، أدعو الدولة اللبنانية إلى أن تواصل تكثيف جهودها لتحقيق احتكارها لحيازة السلاح واستخدام القوة على جميع أراضيها. وأواصل حثّ حكومة لبنان والجيش اللبناني على اتخاذ

(1) بناءً على المعلومات المتوفرة في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

(2) بناء على المعلومات المتوفرة في 25 أيلول/سبتمبر 2024.

كل التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات الأخرى من الحصول على الأسلحة ومن بناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

54 - وأكرر دعوتي الموجهة إلى جميع الأطراف المعنية للامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري داخل لبنان أو خارجه، وذلك انسجاما مع متطلبات اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). ويجب أن تصون الأطراف كافة هذا الاتفاق وأن تنفذه من أجل تجنب شبح تجدّد المواجهة بين المواطنين اللبنانيين وتقوية مؤسسات الدولة. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تسهم في الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية.

55 - وأشدد على أهمية زيادة تقديم الدعم الدولي إلى الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية الأخرى التابعة للدولة، تحقيقا لأمن لبنان واستقراره.

56 - ولا يشكل استمرار مشاركة حزب الله، كما يعترف هو نفسه، في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية انتهاكا لسياسة النأي بالنفس ولمبادئ إعلان بعبدا لعام 2012 فحسب، بل ينطوي أيضا على خطر إقحام لبنان في نزاعات إقليمية وعلى تقويض استقرار لبنان والمنطقة. وتشكل تلك المشاركة كذلك دليلا على عدم تقيد حزب الله بنزع سلاحه ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة نفسها التي يهدف تنفيذ القرار 1559 (2004) إلى تعزيزها. ويظل من دواعي القلق أيضا ما تفيد به التقارير من مشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في القتال الدائر في أماكن أخرى في المنطقة.

57 - وينبغي لبلدان المنطقة التي تربطها بحزب الله علاقات وثيقة أن تشجع على نزع سلاحه وعلى تحوله إلى حزب سياسي مدني صرف، وفقا لبنود اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004)، وبما يخدم على أفضل وجه مصلحة لبنان ومصلحة السلام والأمن في المنطقة.

58 - وألاحظ تقارير تفيد بأن حكومة لبنان استعادت موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة العسكري في الناعمة. ولا يزال من المهم تنفيذ القرارات المتخذة في إطار الحوار الوطني لعام 2006، وتحديدا القرارات المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وتنظيم فتح الانتفاضة.

59 - وأدين بشدة جميع الانتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وتتسبب الغارات التي يشنها جيش الدفاع الإسرائيلي في الأراضي اللبنانية في وقوع خسائر في أرواح المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، والنزوح، بالإضافة إلى تقويض الأمن ومفاقمة التوترات. ويثير القلق البالغ ما زُعم من استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل متكرر للمجال الجوي اللبناني في ضرب أهداف داخل الجمهورية العربية السورية، لأنه يتحدى سيادة الدولة ويزيد من مخاطر حدوث مزيد من التصعيد الإقليمي. وأجدّد الدعوات العاجلة التي وجهتها إلى إسرائيل من أجل التقيّد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك سحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية غجر ومنطقة محاذية لها شمال الخط الأزرق، وكذلك الكف فورا عن التحليق بطائراتها في المجال الجوي اللبناني، في انتهاك للسيادة اللبنانية. وأحث أيضا إسرائيل والجمهورية العربية السورية على الرد بشأن التحديد المؤقت لمزارع شبعا الوارد في تقريري عن تنفيذ القرار 1701 (2006) الصادر في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641، المرفق).

60 - ويظل لبنان من دون رئيس منذ سنتين تقريبا. ولا يمكن معالجة الأزمة المتعددة الجوانب في البلد إلا بانتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة كاملة الصلاحيات، وتنفيذ إصلاحات شاملة بما يلبي احتياجات الشعب اللبناني وتطلعاته. وأدعو القادة اللبنانيين إلى تغليب المصلحة الوطنية والعمل معا للخروج من المأزق السياسي الذي طال أمده، لما فيه مصلحة جميع الطوائف والناس في لبنان. وأناشد النواب اللبنانيين الاضطلاع بواجبهم الدستوري في انتخاب رئيس جديد دون مزيد من التأخير، في انتخابات رئاسية حرة ونزيهة تُجرى وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية الموضوعة دون تدخل أو نفوذ أجنبيين، تمشيا مع القرار 1559 (2004).

61 - ويجب احترام استقلال القضاء في لبنان. ولذلك أكرر دعوتي لإجراء تحقيق سريع ونزيه وشامل وشفاف، بما في ذلك في انفجار مرفأ بيروت، واغتيال لقمان سليم والاشتباكات التي وقعت في الطيونة، بغية إحقاق الحق للضحايا وأسرهم، ومحاسبة الجناة وإعادة ثقة الناس في القضاء اللبناني.

62 - وأعترف بالتحديات الهائلة التي يواجهها لبنان بسبب استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين على أرضه. ولئن كان حسن ضيافة الشعب اللبناني لأعداد كبيرة من اللاجئين على مدى عقود يستحق الثناء، أناشد الجميع في المجتمع الدولي ككل العمل على التوصل إلى حلول مستدامة تلبي احتياجات اللاجئين وتخفف العبء الواقع على لبنان. ولا تزال الاستجابة القوية والموحدة للاحتياجات المتزايدة للاجئين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم، وتوفير التمويل المناسب لها، مطلبا ذا أهمية حيوية، وكذلك التطبيق المتسق للضمانات القانونية والإجرائية، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية، لضمان عدم استمرار انحسار مساحة توفير الحماية. وفي هذا الصدد، أدعو قادة لبنان إلى تشجيع ضبط النفس في الخطاب، من أجل تجنب تضخيم التوترات الاجتماعية.

63 - ومن الأهمية بمكان أن تتلقى الأونروا تمويلا كافيا وقابلا للتنبؤ به لتلبية احتياجات الحماية لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين. ويتسم الدور الضروري للأونروا في الحفاظ على الاستقرار في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان اليوم بأنه أكثر أهمية من أي وقت مضى وأنه ضروري لحفظ كرامة اللاجئين الفلسطينيين وأمنهم. وليس في بذل هذه الجهود ما يخلّ بضرورة إيجاد تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن سياق تسوية شاملة في المنطقة.

64 - وأعوّل على الحكومة اللبنانية في أن تستمر في الالتزام بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة أن تتقيد تقيدا تاما بالقرارات 1559 (2004) و 1680 (2006) و 1701 (2006). وستُواصل الأمم المتّحدة بذل مساعيها من أجل التنفيذ التام لتلك القرارات وسائر القرارات المتعلّقة بلبنان.